1992 0208-0001-2

# بعد أن أفرج عن رهائن الخارج .. متى يطلق سراح رهائن الداخل؟

## براج: الدولة تتهرب وتعتبر أن قانون العفو العام شمل قضية المخطوفين

## عبد المسيح: لا مخطوفين اطلاقاً لدى «القوات اللبنانية»

الديار 8.2.92

مزقوا البلاد ارباً ارباً... فشعاراتهم حولت الوطن الى كتلة نارية «اكلت» الأخضر واليابس... ثم تحلقوا حول موائد الطعام كالغربان وكأن شيئاً لم يكن، فتصالحوا بعد ان تخاصموا وافسدوا الدوائر والوزارات مخربين كل شيء.

وهم، هم ذاتهم، يبحثون عن مصالحهم متناسين ان هناك في هذا البلد «المميز» زنزانات تعج بأبرياء لا ناقة لهم ولا جمل بما جرى، حتى استحال الوطن سجناً كبيراً لابنائه.

واليوم بعد ان سكت المدفع، اين هم المخطوفون؟ هل اصبحوا «امواتاً» عند ربهم يرزقون؟ ام احياء ينتظرون نهاية هذا الفيلم الطويل، الذي ارعب الابرياء وادمى قلوب الجميع. فهذه القضية الانسانية التي افرزتها الحرب... لا تزال من دون معالجة وخارج دائرة الاهتمام؛ فالذي يطغى هو تعيين هذا او ذاك في هذه الدائرة او تلك، اما الأبرياء والمساكين فكتب عليهم ثقل المعاناة الى ان يفرجها الله!

**رئيس لجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية في لبنان المحامي سنان براج تحدث لـ«الديار» عن قضية المخطوفين، فقال: «يجب ان نعلم اولا كيف نصنف هذه القضية، هل هي سياسية، ام انها قضية عسكرية ناجمة عن واقع سياسي؟ فعمليات الخطف جاءت نتيجة خلاف سياسي، اذ كان المتخاصمون يلجأون الى الخطف باعتبار ان ذلك يشكل ضغطاً من اجل هدف معين».**

**واضاف براج: «عمليات الخطف ليست «بدعة» جديدة على اللبنانيين، فخلال احداث العام ١٩٥٨ كلنا يذكر كيف كان المخطوفون آنذاك يؤخذون الى البسطة او الى الصيفي والجميزة، ويدور التعذيب بوشم اشكال مختلفة على اجساد المخطوفين.**

**فهذه القضية لم تعالج كما يجب منذ العام ٥٨ وبالتخصيص من العام ١٩٧٥ حين انطلقت الحرب. فكانت المعالجة غير انسانية بل كانت تشكل «بازاراً» ومقايضة «كم عندكم يا شباب وكم عندنا».**

**لكن عمليات الخطف كبرت حتى تحولت الى خطف حزبي، فهناك ٢١١١ مخطوفا كما عند الجيش ٥٦٠ موقوفاً، وفي نفس الوقت هناك مخطوفون خطفوا في المنطقة الغربية وهنا اتعجب كيف لا تتحرك لجنة اهالي المخطوفين في الشرقية، وتنسق معنا، فالقضية واحدة لا تتجزأ وهي كناية عن موضوع انساني شامل وموحد».**

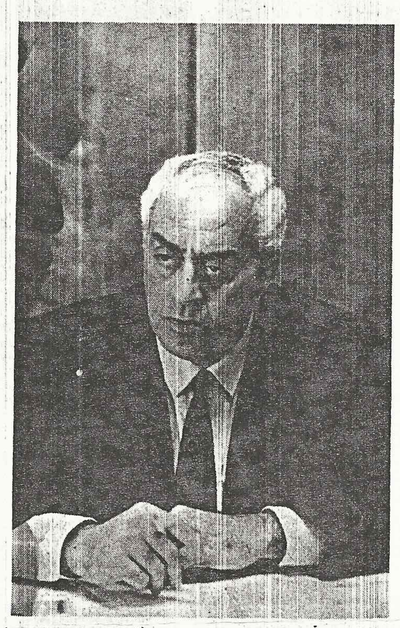

المحامي براج يتحدث لـ«الديار» (تصوير ادوار قرعة)

السيد عبد المسيح يتحدث لـ«الديار»

### لا جدية لدى الدولة

وتابع: «كل ما نريده هو ان تحاول الدولة الكشف عن مصير المخطوفين، فلتكن هناك جدية وتعلن الحقيقة. اذ ان السلطة السياسية هي المسؤولة عن المقيمين على ارضها، وهي مسؤولية كاملة من حيث القانون. فالدولة تدعي تحقيق الامن والقانون ونفذت بيروت الكبرى، فلماذا لم يطلق سراح كل محتجز؟ ثم لماذا لا يعلن عن وفاة كل معتقل عند اي جهة كانت؟ وفي هذا الاطار التقيت الرئيس عمر كرامي الذي قال: «ان هذا الموضوع هو من واجب السلطة القضائية، لكن تبين لنا ان لا جدية عند الدولة او ادنى مستوى من الاهتمام بهذه القضية المهمة. وكشفت ذلك بعد لقائي الرئيس كرامي. فلا نعلم عما اذا كانت الدولة تعتمد على عنصر الزمن من اجل ان تطمس هذه القضية، فان كان ذلك، فشعارنا هو ما ضاع حق وراءه مطالب وسنكمل المشوار حتى النهاية. فهذه القضية انسانية بالدرجة الاولى ووطنية لذا فانها تستوجب الاهتمام».

واضاف: حسب ما علمنا ان اسرائيل اعترفت بستة مخطوفين سلموا من قبل القوات اللبنانية، وهنا لا بد من الاشارة الى اننا لسنا في وارد الحملة على القوات، بل نحن ضد كل خاطف في لبنان لأي جهة انتمى سواء أكان يمينياً أم يسارياً. فالقضية واحدة وشاملة. وبهذا الصدد طلبت من بعض السيدات في المنطقة الشرقية لوائح بأسماء المخطوفين من عندهم، من اجل المدافعة عنهم مثلهم مثل غيرهم فكل ما يجمعنا هو الهوية الوطنية لا الطائفية.

### الاتهامات متبادلة بين جعجع وحبيقة

وتابع براج: لم نقم بأي اتصال مع القوات بشأن هذه القضية، انما قام وفد من اهالي المخطوفين وفي الصيف المنصرم بزيارة الدكتور سمير جعجع، لكنه عاد بنتائج سلبية، بمعنى ان الدكتور جعجع حمّل الوزير حبيقة كامل المسؤولية، وبالتالي تصفية المخطوفين، كذلك الامر بالنسبة الى الوزير حبيقة الذي رمى الكرة في ملعب جعجع.

من هنا لا بد للأحزاب التي كانت متخاصمة ان تجتمع وتشكل لجاناً جانبية بغض النظر عن التحرك السياسي؛ وليجلسوا على طاولة واحدة ويعلنوا الحقيقة كما هي، خاصة وانهم التقوا في ما بينهم ان في غدراس او المختارة... كذلك هم مجتمعون في وزارة واحدة، كما نناشد قيادة الجيش بعد ان توحدت، ان تستقصي المعلومات عن المخطوفين، فنحن لسنا في وارد ان نحاكم احداً لكننا نملك اسماء ضباط قاموا بعمليات اعتقال فلا نريد التشهير بأي ضابط. لكن اذا ارادت الدولة ذلك فنحن مستعدون ان نقدم لها الاسماء.

### معلومات عن اماكن الاحتجاز

اضاف: علمنا حسبما ورد الينا من معلومات عن اماكن احتجاز المخطوفين، انما لسنا متأكدين ما اذا كانوا احياء ام لا، لكن معظم الذين خرجوا من الأسر اكدوا لنا عن وجود احياء، والذي يخرج من المعتقل يراوده الخوف نتيجة الارهاب المعنوي الذي يتعرض له المحتجز، اذ يتعرض للتهديد والوعيد اذا كشف اي خيط او اي معلومات».

وعن التنسيق مع المنظمات الدولية لفت براج، الى انه يقوم باتصالات مع الأمم المتحدة ولجنة حقوق الانسان في جنيف، كذلك الامر مع منظمات اخرى كالرابطة العالمية لحقوق الانسان ولجنة العدالة الدولية.

وتابع: «نحن نحاول ولا نزال مع كل الجهات، لكننا نعتبر هذه القضية شأناً لبنانياً محضاً. فلن نلجأ لهذه المنظمات التي ذكرت الا للمؤازرة كما لن نمد يدنا لبطرس غالي قبل ان نمد اليد للرئيس الهراوي».

### طلبنا مواعيد فتهربت الدولة

وعن الاتصالات مع «ترويكا» الحكم رأى براج «ان الدولة تتهرب، فطلبنا مواعيد انما للأسف لم نلق جواباً. فنناشدهم عبر وسائل الاعلام، لتحديد مواعيد لنا لنبحث معهم هذه القضية الانسانية فنحن لا نبغي حشر الدولة بل اعلان الحقيقة والكشف عنها».

واضاف: اولا سنناشد الدولة حسب الأصول، واذا لم يحدث اي شيء ايجابي سنقوم بالاضراب عن الطعام، فهناك اشكال متعددة من التحرك. ولكن لا احد يفكر من المسؤولين او غيرهم اننا سنقوم بأعمال شغب او غيرها من الاعمال المنافية للاخلاق».

وختم بالقول: «هناك ناحية هامة يعاني منها اهالي المخطوفين وهي العامل الاجتماعي الصعب الذي نتج عن غياب رب العائلة المنتج. وهنا نطالب الدولة بتوفير الدعم لأهالي المخطوفين عبر انشاء صندوق خاص بهم من اجل رعايتهم ومد يد العون لهم في ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة».

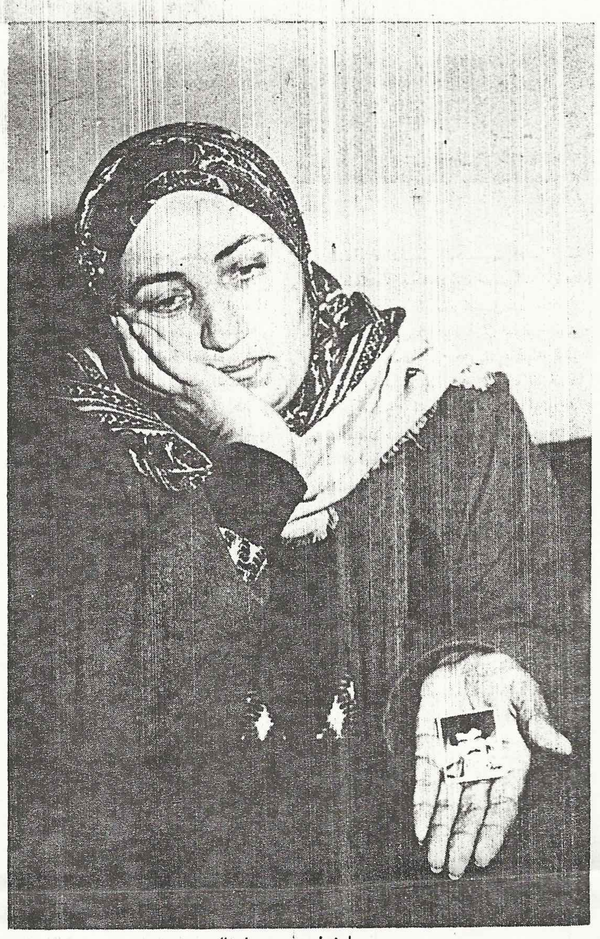

اين زوجي... يا عالم

الصغار خطفوا... والكبار لا يسألون

### ماذا تقول «القوات اللبنانية»؟

رئيس الدائرة الاعلامية في القوات اللبنانية السيد جورج عبد المسيح رأى ان الكلام الذي ورد على لسان المحامي سنان براج خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده مؤخراً هو كلام غير صحيح. فالدولة اللبنانية تعلم وكذلك براج ان لا مخطوفين لدى القوات اللبنانية اطلاقاً، فاشارة هذه القضية محاولة لاستغلال عواطف الناس وذلك لاسباب سياسية معروفة.

واضاف: من المؤكد ان هناك مخطوفين انما لا نعلم مكان وجودهم، فهناك تبليغ رسمي للدولة اللبنانية من قبل بعض الاطراف، التي تعمل على الساحة، والتي تدعي دخولها التركيبة السياسية في البلد، والتي لا تزال تمارس عملها العسكري، وتقوم بخطف الناس، بوجود مخطوفين بمنطقة محددة ومعروفة بالاسماء انما هناك تعتيم كبير على هذه القضية، لذا نطلب من «المستر» براج ان يسأل هؤلاء المعنيين اين هم المخطوفين واين يتواجدون؟

وتابع: نحن خلال مسؤوليتنا في القوات اللبنانية منذ ١٥ كانون الاول ١٩٨٦ اطلقنا سراح جميع المخطوفين على مراحل فسلمنا قسما منهم الى المفتي الراحل الشيخ حسن خالد والقسم الآخر قمنا بتسليمه بمبادرة ذاتية للدولة اللبنانية، اذ كان هؤلاء المعتقلين بصدد القيام بتفجيرات امنية في المنطقة التي كنا نسيطر عليها.

وقبل استلامنا العمل في العام ١٩٨٦ من الممكن انه كان يوجد مخطوفين، انما كان ذلك من مسؤوليات جهاز الامن الذي كان يتولاه السيد ايلي حبيقة، فالدكتور سمير جعجع لم يتعاط بقضية السجناء والمخطوفين بتاتا ولا دور له حول هذه القضية اطلاقا. فجميع المخطوفين قبل ١٥ كانون الاول عام ٨٦ لا علاقة لنا بهم.

### ماذا يقول اهالي المخطوفين؟

السيد حسين محمد جابر والد احد المخطوفين تحدث لنا والهم والمعاناة اكلا من جسمه النحيل، فتكلم والدموع تنهمر من عينيه رافضا الكلام في بادئ الامر، ثم قال: الكلام لا ينفع. تكلمنا كثيرا فما جنينا شيئاً.

وتابع: «لقد خطف ابني في العام ٧٦، اذ كان عائدا من مركز عمله في شركة «سيدم»، ومنذ ذلك الوقت وحتى الساعة لم أهدأ. فاتصالاتي طاولت كل المسؤولين، انما للأسف كانت وعوداً فارغة. فكل ما اريده هو اعلان الحقيقة من دون مواربة، فاذا كان ولدي قد قتل فليعلنوا ذلك وان كان حياً ايضاً فليتكلموا؟»

زوجة شاب خطف عام ٨٣ على طريق الساحل في الرميلة تكلمت بانفعال واجهشت بالبكاء قائلة: «ماذا سنفعل؟ لمن سنشتكي؟ للدولة؟ قولوا لمن؟»

واضافت: «منذ ان خطف زوجي، وانا اتحرك وشغّلت «الواسطة» مع معظم الاطراف، لكن لم المس ما يوحي بالجدية او الاهتمام بهذا الموضوع الانساني. ومن خلال متابعة هذه القضية علمت ان زوجي ما زال على قيد الحياة كما روى لي احد الذين أفرج عنهم. وذهبت انا شخصيا الى المجلس الحربي قبل حرب التحرير فطلب منا «شخص» قابلته، رسائل نضع في داخلها المعلومات المطلوبة. لكن بعد حرب التحرير لم نعد نعلم شيئاً فكل شيء «طار» وعلمنا في ما بعد ان معظم المخطوفين نقلوا الى اسرائيل وحاصبيا ومناطق خاضعة للاحتلال الاسرائيلي. فنتمنى على المسؤولين ايلاء هذه القضية الاهتمام اللازم، فالوضع لم يعد «يحتمل» اكثر من ذلك».

وتابعت: «ماذا اقول لاولادي عن والدهم، وهم قد فقدوا معيلهم الوحيد. فالمسؤولون الذين كانوا «زعلانين» تصالحوا فليساعدوا على حل مشكلتنا ويعلنوا الحقيقة بشكل واضح وجريء».

السيدة بري والتي ترتدي لباسها الاسود منذ ان خطف اولادها الثلاثة تجسد واقع هذه القضية، «فالحسرة تحرق القلوب ولا من يسمع فالجميع «مطنشين».

السيدة بري ذكرت لنا ان اولادها الثلاثة كانوا في سيارة واحدة وخطفوا في العام ٨٣ على طريق الساحل وتابعت: «منذ ذلك الوقت وانا اعيش على الامل. لكن كل ذلك كلام بكلام.. فالجميع عندما اراجعهم يقولون لي: انتظري الحل السياسي، وها انا لا ازال انتظر هذا الحل حتى يفرجها الله»...

بعد هذه الحصيلة هل يعقل في بلد يدعي الحضارة والى ما هنالك... ان يبقى ابرياء رهائن في بلدهم وبالتالي تبقى الامهات تنتظر ابناءها الى ما لا نهاية. كلمة اخيرة برسم كل مسؤول وكل من يحتجز مخطوفاً ان يقف وقفة الكرامة وينطلق بقول الحقيقة ليسرع في اسدال الستار على هذه القضية التي باتت كابوسا مرعباً يهدد مصير الوطن والمواطن.

تحقيق: وجدي العريضي